Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
ISSN: 3106-1702
Volume 2, Issue 3, 2026 Pages: 893-907
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

Irregular Migration and its Impacts on Libyan Society from a Social Work Perspective

Amer Qarada*
Department of Social Work, Faculty of Education (Yefren), University of Zintan, Yefren, Libya

الهجرة غير النظامية وآثارها على مجتمعنا الليبي من منظور الخدمة الاجتماعية

أ. عامر امحمد قرادة*
قسم الخدمة الاجتماعية، كلية التربية يفرن، جامعة الزنتان، يفرن، ليبيا

*Corresponding author: Amergrada1919@gmail.com

Received: June 25, 2026	Accepted: August 25, 2026	Published: September 10, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This study examines the impacts of irregular migration on Libyan society and the role of social work in addressing them. Using a descriptive analytical approach, it analyzes the social, economic, and security repercussions of this phenomenon. The findings show that irregular migration strains public services and creates demographic and security challenges. The stu recommends activating the role of social workers in providing psychosocial support and developing preventive programs to mitigate these impacts.

Keywords: Irregular Migration, Libyan Society. Social Work

الملخص
يناقش هذا البحث آثار الهجرة غير النظامية على المجتمع الليبي ودور الخدمة الاجتماعية في مواجهتها، ويهدف هذا البحث إلى رصد التداعيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية للظاهرة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي، وتوصلت النتائج إلى أن الهجرة غير النظامية تشكل ضغطاً كبيراً على الخدمات العامة، والبنية التحتية، وتسبب تغيرات ديموغرافية، وآثار سلبية، وتوصي الدراسة بتفعيل دور الإخصائي الاجتماعي في تقديم الدعم الاجتماعي والنفسي ووضع برامج وقائية وعلاجية وتنموية مشتركة للحد من هذه الآثار.

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير النظامية، المجتمع الليبي، الخدمة الاجتماعية.

المقدمة:

تعد ظاهرة الهجرة غير النظامية من أعقد الظواهر الاجتماعية والسياسية التي ألقت بظلالها على الدولة الليبية في العقود الأخيرة، خاصة فيما نحن فيه في الآونة الأخيرة، نظراً للانفلات الأمني، وكذلك لموقع ليبيا الجغرافي المتميز كدولة عبور رئيسية على ساحل البحر الأبيض المتوسط، حيث تحولت البلاد من وجهة للعمالة إلى مركز ثقل وتجمع للمهاجرين الحالمين بالوصول إلى أوروبا ومنهم هدفه البقاء في ليبيا.

ولم تعد هذه الظاهرة مجرد مسألة أمنية أو سياسية فحسب، بل تحولت إلى أزمة اجتماعية واقتصادية وإنسانية عميقة داخل المجتمع الليبي، ومنه يبرز دور الخدمة الاجتماعية كمهنة إنسانية ومؤسسية تمتلك

الأدوات والمهارات اللازمة لتقييم هذه الآثار، ومحاولة منها تقديم الحلول العلاجية والوقائية والتنموية للتعامل مع تداعيات هذه الظاهرة على النسيج الاجتماعي الليبي، وذلك لمواجهتها والحد منها.

مشكلة البحث:

تعد الهجرة غير النظامية هي انتقال الاشخاص بطريقة غير شرعية أو غير قانونية أي بدون اوراق ثبوتية، بطريقة تعرض حياتهم للخطر كما انهم يتعرضون إلى الاستغلال وسوء المعاملة وفي نفس الوقت اصبحت هذه الظاهرة القديمة الجديدة من القضايا المرتبطة بالأمن المجتمعي والاستقرار الاقتصادي والتركيبة السكانية ومستقبل الدولة ومؤسساتها، و"سرعة انتشار هذه الظاهرة في الآونة الأخيرة وغالباً ما تنشأ عنها أنماط مستحدثة وقيم اجتماعية جديدة وترتبط بها مشكلات اجتماعية واقتصادية وغيرها كتجارة البشر وانتشار الأمراض والأوبئة الخطيرة وعجز المؤسسات والهيئات القائمة على مواجهة هذه الظاهرة (المقترس، 2019 ص 84)، مع تنامي بعض المشكلات الإضافية ظهور تجمعات سكنية غير منظمة وعشوائية عمما يرهق الدولة ويزيد من التحديات المرتبطة بالمتابعة والضبط وحماية الاستقرار العام إضافة إلى استغلال هذا الملف سياسياً وخارجياً بما يعكس على سيادة الدولة وقرارها الوطني " اصبحت تمثل خطراً يهدد العلاقات بين الدول المصدرة والدول المستقبلة للهجرة (الورفلي، 2025ص 14).

حيث أشارت الدراسات بتدفق وزيادة حركة الهجرة غير النظامية من مختلف الدول الأفريقية والاسيوية ودول الشرق الأوسط، وفق ما تم تسجيله من قبل المنظمة وصل إلى (858,607) ثمانمائة ألف وخمسون مهاجر (المنظمة الدولية للهجرة) ويمكن الإشارة إلى عدد آخر وصل إلى 3 ملايين مليون مهاجر (المؤتمر الصحفي لوزير الداخلية المكلف) وذلك بتاريخ 2 ديسمبر 2025م.

عليه يمكن إعادة صياغة مشكلة البحث على هيئة سؤال التالي (ما الآثار التي تسببها الهجرة غير النظامية على مجتمعنا الليبي من منظور الخدمة الاجتماعية ؟).

حيث انبثقت من خلال التساؤل الرئيسي مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- ما هي اسباب ظاهرة الهجرة غير النظامية على مجتمعنا الليبي؟
- ما هي أبرز الآثار الناجمة عن تدفقات الهجرة غير النظامية على مجتمعنا الليبي؟
- ما نظرة الخدمة الاجتماعية لهذه الظاهرة؟

أهمية البحث:

تتمحور أهمية البحث للهجرة غير النظامية في الآثار التي تترتب عليها كالاختلال الديمغرافي والبنية التحتية والجريمة المنظمة وانتشار الأمراض وتكمن ايضاً أهمية البحث في موضوع الهجرة غير النظامية وآثارها على المجتمع الليبي وذلك من منظور الخدمة الاجتماعية نظرتها لهذه الظاهرة في كونها تمس القضايا الأمنية والاجتماعية والإنسانية التي هي في غاية الحساسية والتعقيد وخاصة في الآونة الأخيرة للواقع الليبي الراهن، ويمكن تقسيم أهميته البحث على النحو الآتي:

أولاً: الأهمية العلمية

1- إثراء المكتبة العلمية بالتطور المعرفي لمثل هذه الدراسات.
2- تأصيل دور الخدمة الاجتماعية ونظرياتها العلمية كنظرية الأنساق أو الممارسة العامة للتدخل المهني وتطبيقها على كل المستويات.
3- توفير قاعدة بيانات ورصد دقيق للمشكلات الاجتماعية والنفسية الناتجة عن هذه الظاهرة وتكون مرجع للباحثين.

ثانياً: الأهمية العملية

1- رسم السياسات الاجتماعية للدولة.
2- تزويد صناع القرار ومخططي السياسات بتوصيات ومقترحات علمية وعملية.
3- وضع استراتيجيات للتعامل مع هذه الظاهرة.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحقيق هدف رئيسي مفاده (التعرف على الهجرة غير النظامية وآثارها على مجتمعنا الليبي من منظور الخدمة الاجتماعية) وينبثق منه مجموعة من الأهداف التالية:

1- التعرف على آثار الهجرة غير النظامية على مجتمعنا الليبي.

2- التعرف على اسباب ظاهرة الهجرة غير النظامية في مجتمعنا الليبي.
3- التعريف بدور الخدمة الاجتماعية للحد من آثار الهجرة غير النظامية على مجتمعنا الليبي.

منهج البحث:

سيتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، حيث هناك العديد من الجوانب وبعض الظواهر يحتاج إلى اعطاء وصف دقيق، ثم الدخول في التفاصيل التحليلية وخاصة عند دراسة الظواهر الاجتماعية.

ومن خلال ذلك يمكن وضع تعريف للمنهج الوصفي التحليلي: " المنهج الوصفي التحليلي هو جمع الحقائق والبيانات عن الظاهرة لمحاولة تفسيرها تفسيراً كافياً لتحليلها للوصول إلى نتائج التي سيتم تفسيرها، ووضع الحلول والمقترحات". (حسن، 1982، ص 55). وفي البحث الاجتماعي، يقصد بتحليل التحاليل تلك الإجراءات البحثية التي تستعين بالدراسات والبحوث السابقة المتعلقة بموضوع ما (الدخيل، 2012، ص 137).

مجتمع الدراسة:

(المجتمع الليبي)

مفاهيم البحث ومصطلحاته:

تعريف المصطلحات والمفاهيم أمر ضروري لتجنب سوء الفهم ولتوضيح الغموض، ولتحديد المعنى بوضوح (سركز، أمطير، 2013، ص 50) وخاصة للقارئ الغير متخصص.

الهجرة:

يقصد بها لغوياً كما جاء في لسان العرب: الهِجرةُ والهجْرة الخروج من أرض إلى أرض وأصل المهاجر عند العرب خروج البدوي من باديته إلى المدن، وكل من فارق بلده من بدوي أو حضري أو سكن بلداً أخر فهو مهاجر نقلاً عن (الأعرجي، الطائي، 2018م، ص 287).

فالهجرة: ليست ظاهرة جديدة إلا أنها أخذت بالتسارع المتزايد في العقود الأخيرة لتصبح جزءاً من عملية التكامل العالمي وأصبحت انماط الهجرة تعبر عن التغيرات التي طرأت على العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية بين دول العالم. نقلاً عن (الرياني، 2021م، ص 6).

والهجرة: هي مغادرة الشخص اقليم دولته أو الدولة المقيم فيها إلى اقليم دولة اخرى بنية الإقامة في هذه الدولة الأخيرة بصفة دائمة. (الشهاوي، 2009، ص 14).

الهجرة غير النظامية:

بأنها "الحركة التي تتم خارج القوانين أو اللوائح أو الاتفاقيات الدولية التي تنظم دخول أو خروج الأشخاص من دولة المصدر أو العبور أو المقصد " (IOM، 2019، p116)

تعرفها المنظمة الدولية للهجرة " بأنها الحركة التي تتم خارج القوانين أو اللوائح أو الاتفاقيات الدولية التي تدير الدخول إلى دولة المصدر أو العبور أو المقصد أو الخروج منها" (المنظمة الدولية للهجرة - IOM)

ويعرفها القانون الليبي بأنها (كل من دخل اراضي ليبيا أو قام بها بدون إذن أو تصريح من الجهات المختصة بقصد الاستقرار فيها أو العبور إلى دولة أخرى)، (قانون 19 لسنة 2010م ص 5).

ويعرفها الحوات بأنها انتقال شخص أو مجموعة اشخاص من دولة إلى دولة اخرى بدون اذن قانوني من البلد المقصود وذلك بقصد العمل أو الإقامة لفترة قصيرة أو طويلة أو دائمة (الحوات، 2007، ص 6)، نقلاً عن علي عبد الله المقترش.

منظور:

في مصطلح الخدمة الاجتماعية كلمة منظور تعني النظرة أو الرؤية التي يتم التحليل من خلالها لمشكلة معينة أو وضع اجتماعي. (درويش، 1998، ص 206).

الخدمة الاجتماعية:

عُرفت الخدمة الاجتماعية ايضاً على انها فن تستخدم فيه معارف العُلوم الإنسانية والمهارة في العلاقات لتعبئة الطاقات في الفرد والموارد في المجتمع لتحقيق التوافق والتلائم بين العميل وبين كل أو جزء من البيئة التي يعيش فيها. (فاطمة إسماعيل 2023 م ص 29)

وعُرفت "الجمعية الوطنية للأخصائيين الاجتماعيين": (الدخيل، 2005م، ص181)

"بأنها مجموعة من الأنشطة المهنية التي تهدف إلى مساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات المحلية من أجل تحسين، أو على الأقل المحافظة على قدراتهم ليتمكنوا من أداء وظائفهم الاجتماعية، كما تهدف إلى احداث تغيرات في الظروف المجتمعية لتحقيق تلك الأهداف، وتشمل الخدمة الاجتماعية تطبيقات مهنية ترتكز على مجموعة من القيم والمبادئ والمهارات لتحقيق واحد أو اكثر من الأهداف التالية:

1- مساعدة الناس للحصول على خدمات ملموسة (مباشرة).
2- الاستشارات والخدمات العلاجية النفسية للأفراد والأسر والجماعات.
3- مساعدة المجتمعات المحلية والجماعات على تقديم وتنمية الخدمات الاجتماعية والصحية بالإضافة إلى تطويرها.
4- الاشتراك في العمليات التشريعية ذات العلاقة وتتطلب ممارسة الخدمة الاجتماعية المعرفة بتطورات الشخصية والمعرفة بالسلوك الإنساني وطبيعته، وكذلك التعرف على المجتمع من خلال فهم تأثير وتفاعل العوامل الاجتماعية والاقتصادية عليه.

الدراسات السابقة:

1- دراسة، الهادي سالم محمد عمر 2008 بعنوان (الهجرة غير الشرعية للأفارقة عبر ليبيا إلى ايطاليا، الأسباب، النتائج، المعالجات). (عمر 2008، ص ص6-171)

هدفت الدراسة الى:

أ- معرفة اهم الاسباب التي تقف وراء الهجرة غير الشرعية للأفارقة.
ب- معرفة عوامل الطرد التي دفعت المهاجرين غير الشرعيين من جنسيات أفريقيا مختلفة يتم اختيارهم - ليبيا - كبلد للعبور وايطاليا كمنطقة مفضلة للهجرة غير الشرعية.
ج- استخلاص نتائج المترتبة عن الهجرة غير الشرعية للأفارقة عبر ليبيا سلباً أو ايجاباً.
د- توضيح الجهود المحلية والإقليمية والدولية للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية.
ه- تقديم المقترحات والتوصيات لمعالجة ظاهرة الهجرة غير الشرعية للأفارقة.

واعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي.

وقد توصلت نتائج الدراسة إلى الآتي:

1- ان الهجرة قديمة قدم الإنسان وخاصة ليبيا تعتبر في نظر بعض المهاجرين مركز عبور إلى اوروبا وتوفر الظروف المناسبة للهجرة إلى أوروبا.
2- بحكم ليبيا عضو في منظمة الوحدة الإفريقية وعضو في الاتحاد المغاربي وتجمع دول الساحل والصحراء وتبنت رؤية أرض كل العرب والأفارقة مما جعلها أحدى مناطق الجذب لبعض المهاجرين من جنسيات عربية وافريقية.
3- ان تميز ليبيا للموقع الجغرافي الهائل والمساحة والثروات النفطية مما جعلها من بلدان الجذب السكاني للمهاجرين سواء بصفة مؤقتة أو دائمة وبلد عبور إلى أوروبا.
4- تأتي الاسباب الاقتصادية في المقدمة للهجرة مع تفشي الفقر والمجاعة والبطالة والجفاف وانتشار الأمراض الفتاكة والصراعات والانقلابات العسكرية في بعض الدول الافريقية جعلها مناطق طرد للمهاجرين.
5- تبين من خلال التقارير من بعض الجهات المختصة بأن للهجرة غير الشرعية أثار سلبية على السلوك والعادات، وارتفاع معدلات الجرائم.
6- من خلال النتائج الاحصائية تبين للمسافة دور كبير حيث كان أكبر عدد من المتسللين من دول الجوار.
7- أكدت الدراسة بوجود تعاون ليبي ايطالي في مجال مكافحة الهجرة إلا أنه لم يرتقي إلى تعاون كامل يشمل صياغة القوانين والتعاون في مجال إقامة مشاريع تنموية بالدول الأفريقية المصدرة للهجرة.
8- اكدت الدراسة بأن ليبيا اقامت بإصدار التشريعات القانونية ومراكز للايواء، واثبتت هذه الدراسة بأنها ليست الأخيرة التي تدرس الظاهرة مع صعوبة تحديد أفراد العينة لمن كانت وجهتهم إلى

إيطاليا، مع إثبات فشل الجهات المختصة لإيجاد الحلول نظراً لتزايد وتدفق الهجرة غير الشرعية بعدد كبير.

9- تعاني ليبيا خطر الهجرة اقتصادياً واجتماعياً وأمنياً.

كما ان السياسات العامة للدول النامية والتي اصبحت تجسد العمل الثنائي بدلاً من الجماعي تعتبر أكثر استجابة لمطالب الدول المتقدمة.

2 - دراسة سالم مسعود شادي 2011 بعنوان (السياسة العامة الليبية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية داخل ليبيا). (شادي، 2011م، ص 2، 96)

هدفت الدراسة إلى الآتي:

1- تسليط الضوء على ظاهرة الهجرة غير الشرعية باعتبارها ظاهرة مستمرة ومتنوعة وانعكاساتها على البلدان المرسلة والبلدان المستقبلة.

2- التأكيد على اتجاهات السياسة العامة الليبية في مجال ظاهرة مكافحة الهجرة غير الشرعية وتقويم ادائها.

3- دراسة الصعوبات والمشكلات التي تتعرض للسياسة العامة الليبية في مجال مكافحة الهجرة غير الشرعية.

واعتمدت الدراسة على المنهج النظمي ومنهج دراسة الحالة وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:

- ان السياسة العامة وممارسة أعمالها لأجل حفظ النظام والأمن داخلياً وخارجياً وبأن الهجرة ظاهرة طبيعية عند الإنسان من خلال وجود رغبات يمكن تلبيتها والبحث عنها.
- كما ان مشكلة الهجرة تتطلب الجهود الجهوية والإقليمية والدولية وتتطلب اصلاحات اقتصادية واجتماعية عميقة على مستوى الدولية، مع نشر الوعي الثقافي حول أضرار الهجرة غير الشرعية.
- اثبتت الدراسة بأن ليبيا غير مستفيدة من هذه الهجرة ومكلفة من عدة جوانب إلى حين عودة المهاجرين إلى بلادهم. وتفعيل الدور الإعلامي الوطني من اضرار هذه الظاهرة. واقامة دراسات في مختلف المجالات لهذه الظاهرة مع وضع خطة اقتصادية واجتماعية وسياسية للتنمية تشارك فيها كل بلدان العالم.

3- دراسة سمية فرحات أبو عائشة 2020 بعنوان (هجرة الأفارقة غير القانونية عبر الأراضي الليبية وتأثيرها على المواطن الليبي). (أبو عائشة، 2020، ص 7، 127)

هدفت هذه الدراسة إلى محاولة الإجابة على التساؤلات الآتية:

1- ما أسباب هجرة الأفارقة غير القانونية إلى ليبيا؟

2- هل لهجرة الأفارقة غير القانونية تأثيرات اقتصادية واجتماعية على المواطن الليبي؟

3- ما الإجراءات التي اتخذتها ليبيا والدول المتضررة من ظاهرة الهجرة للحد من تدفق المهاجرين غير القانونيين إليها؟

حيث اعتمدت هذه الدراسة في منهجيتها على المنهج الوصفي والتاريخي، وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

- اوضحت الدراسة أهمية موقع ليبيا الجغرافي وتعد حلقة وصل بين قارات العالم، وتدني مستويات المعيشة مما ارتفاع عدد المهاجرين غير القانونيين.
- حيث أن أعلى نسبة للمهاجرين غير القانونيين الذكور كانت من أريتريا وتطالب بهم منظمات الأمم المتحدة لاتصالهم إلى إسرائيل.
- أثبتت الدراسة عن وجود امراض منتشرة ومختلفة مع تنوع الجريمة والفوضى والتنظيمات الإرهابية ومنهم من رحل بسبب مخالفتهم لشروط الإقامة مع التلوث البيئي من خلال تحلل الجثث على الشواطئ أو داخل المستشفيات نتيجة لانقطاع التيار الكهربائي وعدم وجود الثلاجات الكافية.

4 - دراسة ابراهيم مصطفى ابراهيم سعد 2022 بعنوان (الهجرة غير الشرعية في ليبيا خلال الفترة من (2011م الي 2016م) اسبابها، نتائجها، وطرق مكافحتها) (سعد، 2022م، ص ص 4، 122)

هدفت الدراسة إلى تحقيق ما يأتي:

1- تحديد جنسيات المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا.
2- معرفة الأسباب التي أدّت إلى زيادة أعداد الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا.
3- معرفة الأسباب التي أدّت إلى اختيار ليبيا كوجهة للهجرة غير الشرعية.
4- تفسير المخاطر والأضرار المترتبة على الهجرة غير الشرعية لليبيا، وغيرها من الدول.
5- تحديد مدى الاستفادة من أعداد المهاجرين في الهجرة غير الشرعية إلى ليبيا.
6- تقييم الدور الذي تقوم به دولة ليبيا اتجاه الهجرة غير الشرعية.

حيث استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام الدراسة الميدانية، وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- أكدت الدراسة بأنه الأغلبية العظمى من المهاجرين " تسلل من الحدود "، وفي جماعات مكونة لأكثر من أربعة اشخاص، وأكثرهم من طريقة الحدود الجنوبية وحسب الدراسة بأن ليبيا للعبور نحو اوروبا.
- أكدت الدراسة بأن المهاجرين لا يرغبون في العودة إلى بلدانهم، ويدفعون مبالغ مالية مقابل الهجرة إلى اوروبا وذلك لتحقيق حياة معيشية أفضل بمعنى ان السبب الرئيسي اقتصادي.
- توصلت الدراسة بأن مدينة امساعد أكثر المناطق التي تشهد دخول المهاجرين بطريقة شرعية، بينما منطقة غات والكفرة يكثر فيها التسلل والدخول بطريقة غير شرعية مع مسؤولية الليبيين عادة عن عمليات التهريب للمهاجرين وأكثر الجنسيات من النيجر ونيجيريا ومصر.
- كما أكدت الدراسة بأنه المناطق التي تنطلق منها الهجرة إلى اوروبا. هي: زوارة، وطرابلس، والقره بولي والزاوية باستخدام القوارب المطاطية.

5- دراسة خالد مختار ساسي 2023م بعنوان (دور المنظمات الدولية في التعامل مع ظاهرة الهجرة غير النظامية) (ساسي، 2023، ص ص 5، 89، 128)

هدفت الدراسة الى:

- التعرف على طبيعة الهجرة غير النظامية ودوافعها.
- معرفة الآثار السلبية عامة للهجرة غير النظامية.
- الوصول إلى الدور الذي يمكن ان تقدمه الخدمة الاجتماعية بالمنظمات الدولية.
- معرفة فاعلية الدور الذي تقوم به المنظمات الدولية في مواجهة الهجرة غير النظامية أو الحد منها.

واعتمد الباحث على استمارة الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات، واستخدم المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصلت الدراسة إلى أهم النتائج الآتية:

- تُعد الظاهرة من الظواهر الاجتماعية والمستجدة التي اولاها العلماء والخبراء والباحثين بالخدمة الاجتماعية أهمية كبيرة في بحوثهم.
- واتضح بأن لها مبررات ودوافع وعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وغيرها، وتشكّل خطورة كبيرة على الأمن القومي الليبي ويجب محاربتها مع وجود ضعف في وعي المواطن بهذه الظاهرة.
- اتضح لأهمية الموقع الجغرافي واتساع رقعتها والانقسام السياسي وهشاشة الأوضاع الأمنية مما سبّب في زيادة وتيرة الهجرة غير النظامية، كما ارتبطت مجموعة من الجرائم كتجارة البشر وتجارة المخدرات والأعضاء والآثار والممنوعات بشكل عام.
- للخدمة الاجتماعية دور في التعامل مع هذه الظاهرة، وسجلت ليبيا مؤشرات خطيرة لهذه الظاهرة ومعالجة هذه الظاهرة تبدأ من البيت والمدرسة ومن خلال التنشئة الاجتماعية والمناهج والندوات والمحاضرات والإعلام بوسائله المتعددة، مع وجود قصور واضح في تغطية وسائل الإعلام في محاربة الهجرة غير النظامية لدى المواطن.

6- دراسة محمد الصيد محمد عينون (2025م، ص ص3، 5، 112) بعنوان تداعيات الهجرة غير القانونية على الأمن الوطني الليبي.

هدفت الدراسة إلى:

1- تسليط الضوء على واقع الهجرة غير القانونية وأسباب حدوثها.
2- معرفة تحديات الهجرة غير القانونية والاستراتيجيات والسياسات لمواجهة هذه الظاهرة.
3- الوقوف على المبادئ التي تحكم مكونات الأمن الوطني وتحديات الهجرة غير القانونية.
4- دراسة وتحليل تأثير الهجرة غير القانونية على واقع ومستقبل الأمن الوطني الليبي في ظل تردي الأوضاع السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية في ليبيا.

واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بالإضافة إلى المنهج الإحصائي مع الاستعانة بالمدخل القانوني.

واعتمد على الجمع بين أسلوبي الدراسة المكتبية والدراسة الميدانية.

وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- بيّنت الدراسة بتوحيد الجهود والتعاون بين الدول مع تطوير استراتيجيات مشتركة مما يؤدي إلى إيجاد الحلول المناسبة لهذه الظاهرة غير القانونية، وتعكس بشكل مباشر تهديداً على الأمن القومي الليبي مما يسبب انتشار الجريمة بأنواعها كتجارة السلاح والتهريب والمخدرات والأسلحة والإرهاب، مما سيكون لها تأثيرات سلبية على الاستقرار السياسي في ليبيا وتبين من خلال الدراسة أن الحكومة الليبية تعمل جاهدة على اتخاذ إجراءات لمكافحة الهجرة غير القانونية وإبرام العديد من الاتفاقيات والتعاون مع الدول الأخرى لمكافحتها ومعالجة الآثار الناجمة وإيجاد الحلول المناسبة للأسباب المؤدية إليها.

7- دراسة خالد عمر المزوغي (2026م، ص ص 2، 3، 136) بعنوان سياسة الاتحاد الأوروبي وآلياته في مكافحة الهجرة غير القانونية العابرة من ليبيا.

هدفت الدراسة للإجابة على التساؤلات وهي:

1- ما هي أبرز السياسات والآليات التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي لمكافحة الهجرة غير القانونية عبر ليبيا منذ عام 2011، وما أوجه تطورها خلال الفترة المدروسة؟
2- ما هي التحديات والانتقادات التي واجهت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير القانونية من ليبيا وما مدى تأثيرها على فاعلية تلك السياسات من الناحية الأمنية والإنسانية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها وكانت اهم نتائج التي توصلت اليها الدراسة:

- اتسمت سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة غير القانونية من ليبيا بطابع أمني ضاغط مما أدى إلى اعتماد آليات ردع أكثر من تبني حلول شاملة، إلا أن فاعلية هذه السياسات بقيت محدودة بسبب هشاشة الوضع الليبي وغياب مؤسسات قادرة على التنفيذ الفعّال مع عدم المعالجات الجذرية لأسباب هذه الظاهرة.
- أشارت النتائج لوجود انتهاكات وتجاوزات موثقة، كما أن هذه السياسات افتقرت إلى الشمولية والفاعلية على المدى الطويل.

النظريات المفسرة للدراسة:

هناك العديد من النظريات التي اهتم روادها بظاهرة الهجرة كلاً فيما يخصه ومنها (نظرية المسافة ونظرية النظم الاجتماعية ونظرية الطرد والجذب، ونظرية الإنساق العامة والنظرية الإيكولوجية) حيث يشكلان الإطار النظري حيث يوفر هذا الإطار رؤية أعمق وأشمل لكيفية تتفاعل الأنساق المختلفة معاً في إطار فهم تأثير الظروف الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي يعيش فيها النسق، ويتفاعل معها بشكل مستمر وتحليل سلوك الأفراد والمجتمعات مع الأنساق المادية والاعتبارية مثل المؤسسات (سليمان، عبدالمجيد، البحر، 2005م) ولا يكمن أن تفسير ظاهرة الهجرة من خلال كل النظريات السابقة ويمكن لنا العرض والتحليل من خلال هذه النظريات الآتية:

- **نظرية الأنساق:**

الأنساق الاجتماعي هي "مجموعة من الأدوار ذات العلاقات المتداخلة، تلك الأدوار التي تُحدد أو تُشخص بواسطة المعايير المشتركة، والتي تُشكل مجموعة متآلفة من الصفات يطلق عليها نظم. (ابراهيم، عبدالتواب، زيدان، سيد، 2023م، ص، 71)

والأساس المنهجي للنظرية، كما يراها " بارسونز " ايضاً أن المجتمع ما هو الا نسق نهائي يسعى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي، وكلمة نسق تعني الكل الذي يتألف من مجموعة من الأجزاء التي يطلق عليها الأنساق الفرعية، والتي تعمل على مواجهة الضرورات أو المتطلبات أو اللزوميات الوظيفية وهي:-

- التكيف Adaptation ويتطلع به النسق الاقتصادي الفرعي.
- تحقيق الهدف Goal Attainment ويقوم به النسق السياسي الفرعي.
- التكامل Integration ويعمل على تحقيق الروابط الإجتماعية القائمة.
- المحافظة على النمط Latency and pattem Maintenance أو خفض التوترات.

كما تشير النظرية إلى نوعين من الأنساق الاجتماعية وهما "النسق الاجتماعي المفتوح" و "النسق الاجتماعي المغلق "، والمستخدم في هذه الدراسة هو النسق الاجتماعي المفتوح حيث يتكون من مجموعة من الوحدات وهي " وحدة المدخلات - وحدة العمليات التحويلية - وحدة المخرجات - وحدة التغذية العكسية ". (ابراهيم، عبدالتواب، زيدان، سيد، 2023م، ص72)

ومن خلال ما تقدم يمكن تعريف النسق بأنه "كل يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة، والمتداخلة والمعتمدة على بعضها البعض، بحيث يؤدي كل جزء وظيفة ضمن الكل". (محمد، عبد العزيز، 2010م ص54)

يعني هنا يمكن القول بأنه يُنظر الممارس الاجتماعي إلى الفرد باعتباره جزءاً من شبكة من الانساق الاجتماعية، ولذلك فإن دراسة مشكلاته تتطلب تحليل علاقته بالأسرة والمجتمع والمؤسسات والبيئة المحيطة أي تتأثر الأسرة بالأنساق المجتمعية المحيطة بها لأفرادها وأدوارها في بقية أفراد النسق (عبد الله، حسني، 2019م)

وفي ضوء نظرية الأنساق يمكن النظر إلى الهجرة غير النظامية في المجتمع الليبي باعتبارها ظاهرة اجتماعية مركبة لا يمكن تفسيرها من خلال عامل واحد، وإنما من خلال شبكة من الأنساق المترابطة المتفاعلة، تشمل نسق الفرد، والأسرة، والمجتمع المحلي، والنسق الاقتصادي، والمؤسسات الاجتماعية، والنسق السياسي، والتشريعي، والنسق الأمني والنسق الدولي، ويترتب على حدوث تغير أو خلل في أحد هذه الأنساق انعكاسات مباشرة أو غير مباشرة على الأنساق الأخرى، الأمر الذي يجعل التعامل مع آثار الهجرة غير النظامية يتطلب تدخلاً مهنياً متكاملاً للخدمة الاجتماعية يستهدف الفرد، والأسرة، والمؤسسات والمجتمع في آن واحد.

بمعنى آخر إن هناك علاقة بين نظرية الأنساق ومنطور الخدمة الاجتماعية حيث تتفق نظرية النسق مع طبيعة الخدمة الاجتماعية، لأن الخدمة الاجتماعية تقوم اساساً على فهم الإنسان في بيئته، وعلى التعامل مع المشكلات الاجتماعية من خلال الفرد والأسرة، الجماعة، والمجتمع والمؤسسات، فعليه أن استخدام نظرية الأنساق في هذا البحث يسمح ببناء رؤية مهنية متكاملة لا تتعامل مع الهجرة غير النظامية باعتبارها مشكلة أمنية فقط، وإنما باعتبارها مشكلة اجتماعية متعددة الأبعاد، تتطلب تدخلاً مهنياً متعدد المستويات.

اسباب الهجرة غير النظامية إلى ليبيا:

لا شك أن هناك مجموعة من الأسباب تدفع بالأشخاص إلى الهجرة غير النظامية وذلك في النقاط الآتية:

اسباب سياسية: تدني مستوى المشاركة السياسية، والاضطهاد السياسي، والتمييز العنصري مما يلجئ الكثيرون إلى الهجرة خارج اوطانهم. (الكيلاني، 2024م، ص، 84).

اسباب اقتصادية: ارتفاع البطالة في الدول المصدرة للهجرة، وتدني مستوى الاجور للعمالة وارتفاع اسعار السلع والخدمات وزيادة الطلب للعمالة في الدول المستقبلة كليبيا وارتفاع مستوى الأجور بالنسبة لهم (سعد، 2022م ص38) مرجع سابق.

اسباب اجتماعية: كما إن هناك اسباب اجتماعية تدفع للهجرة وانها ذات انعكاسات اجتماعية ونفسية، فالأفراد يتطلعون إلى الهجرة بدافع حلم النجاح الاجتماعي أو بحثاً عن الوجاهة الاجتماعية المفقودة في بلادهم وراء تحقيق احلامهم الذاتية. (شعبان، ص ص، 6، 7)

كما اشار (ابوخشيم، 2014م ص39) للأسباب التي ادت إلى اندفاع المهاجرين إلى ليبيا وهي:

1- **قرب ليبيا من السواحل الايطالية:** حيث مكن موقع ليبيا الجغرافي القريب من السواحل الايطالية - بشكل خاص -من توجه المهاجرين غير الشرعيين إلى ليبيا للانتقال إلى اوروبا.
2- **الانفلات الأمني في ليبيا:** إن حالة الفوضى الأمنية التي تعيشها ليبيا وعدم السيطرة على حدودها شجع المهاجرين غير الشرعيين لاختيارها كمجال حيوي وغير منضبط للانتقال منها إلى أوروبا.
3- **غياب السلطة الليبية وعدم تطبيق الأنظمة والقوانين**: شجع دخول المهاجرين إلى ليبيا وسهل الانتقال إلى أوروبا رغم خطورة الرحلة التي تتعرض للقرصنة من قبل البحارة غير النظاميين.

حجم ظاهرة الهجرة غير النظامية في المجتمع الليبي:

يعد ملف الهجرة غير النظامية من الملفات المعقدة التي عانت منها ليبيا منذ سنوات وما زاد الأمر تعقيداً في السنوات والآونة الأخيرة نظراً للإنفلات الأمنية والانقسام السياسي مما زادت تدفقات الهجرة بأعداد كبيرة وبتزايد من مختلف الدول المجاورة، خاصة التي تعاني من ظروف معيشية صعبة، وبعض الصراعات التي تعاني منها بعض الدول كالسودان ويمكن الإشارة إلى ما تتضمنه الاحصائيات وفق بيانات مصفوفة تتبع النزوح (DTM) التابع للمنظمة الدولية للهجرة (IOM) لعامي 2025م و 2026م إن ليبيا تستضيف أكثر من 940000 مهاجر غير نظامي، مع استمرار ارتفاع الأعداد نتيجة النزاعات الإقليمية (خاصة السودان) والأوضاع الاقتصادي الصعبة في دول الجوار وهي كالاتي:

- المؤشرات الاحصائية العامة (2025م-2026م):

- اجمالي المهاجرين يتراوح بين 928,000 و 943,748 مهاجر مقيم داخل البلاد.
- الوضع القانوني: نحو 84 % من المهاجرين يفتقرون للوثائق الرسمية (تصاريح عمل أو إقامة).
- الهدف من التواجد: 79 % لدواعي العمل وسبل العيش و 19 % بسبب الحروب والنزاعات.

ابرز الجنسيات المتدفقة:

تستحوذ أربعة جنسيات رئيسية على قرابة 84 % من اجمالي المهاجرين غير النظاميين:

جدول 1: ابرز الجنسيات المتدفقة.

الجنسية	النسبة المئوية من الاجمالي	اهم دوافع الدخول
السودان	%36	الصراع، والتدهور الأمني والنزوح القسري
النيجر	%19-%20	البحث عن فرص عمل والأوضاع الاقتصادية
مصر	%19-%20	العمل في قطاعات البناء والزراعة
تشاد	%9	العوامل الاقتصادية والقرب الجغرافي
نيجيريا وجنسيات اخرى	%16 (تتضمن آسيا ودول افريقيا الاخرى)	العبور نحو اوروبا أو العمل المحلي.

(DTM) التابع للمنظمة الدولية للهجرة (IOM)

- التوزيع الجغرافي داخل ليبيا:

- المنطقة الغربية (طرابلس، مصراتة، الزاوية): تتراوح بين 52%-53%.
- المنطقة الشرقية (بنغازي - طبرق): 36% - 37%.
- المنطقة الجنوبية (سبها - الكفرة): 11%.

آثار الهجرة غير النظامية على المجتمع الليبي:

تشير الدراسات الليبية الحديثة إلى أن ليبيا لم تعد دولة عبور، بل أصبحت في بعض المناطق أيضاً منطقة استقرار مؤقت أو متوسط المدى للمهاجرين، وهو ما يزيد أهمية دراسة آثار الظاهرة على المجتمع المحلي. (شبيك، 2023، ص ص،114-143) وهي كالاتي:

أولاً- الآثار الاجتماعية

1- الضغط على التماسك الاجتماعي

يؤدي تزايد أعداد المهاجرين في بعض المناطق، خصوصاً مناطق العبور والاستقرار، إلى زيادة الاحتكاك بين السكان المحليين والمهاجرين، وقد تظهر توترات مرتبطة بالمنافسة على الموارد والخدمات وفرص العمل. وتُشير منظمة الهجرة الدولية إلى أن وجود المهاجرين في ظل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الهشة في ليبيا، يمكن أن يزيد التنافس على الموارد ويؤثر سلباً في العلاقات بين المجتمعات المضيفة والمهاجرين (Crisis Response 2024)

2- ظهور أنماط ومشكلات اجتماعية جديدة

تشير بعض الدراسات الليبية إلى ارتباط الظاهرة بظهور أو اتساع بعض المشكلات الاجتماعية مثل التسول والاستغلال، والتشرد، والاستغلال الجنسي والاقتصادي وغيرها من الظواهر التي تحتاج إلى تدخل مهني واجتماعي منظم. (شبيك، 2023) مرجع سابق.

3- زيادة الضغط على الأسرة والمجتمع المحلي

عندما تتمركز أعداد كبيرة من المهاجرين في مناطق محددة، قد تواجه المجتمعات المضيفة ضغوطاً إضافية على السكن، والخدمات الأساسية، الأمر الذي يمكن أن يؤثر بصورة غير مباشرة في مستوى الرفاه الاجتماعي للسكان.

4- تغير بعض أنماط العلاقات الاجتماعية

يؤدي التفاعل المستمر بين مجموعات بشرية ذات خلفيات ثقافية واجتماعية مختلفة إلى تغير بعض أنماط التفاعل والعلاقات داخل المجتمع، وقد تكون لهذه العملية آثار إيجابية أو سلبية عندما تكون مصحوبة بالتوتر والتمييز والصراع.

ثانياً/ الآثار الاقتصادية:

1- زيادة الضغط على الموارد والخدمات العامة

تتحمل الدولة والمجتمعات المحلية أعباء إضافية مرتبطة بالصحة والإيواء والمساعدات والخدمات الإنسانية، خاصة في المناطق التي ترتفع فيها أعداد المهاجرين وتُشير دراسة ليبية منشورة عام 2026 إلى أن الإنفاق على الخدمات المقدمة للمهاجرين يمكن أن تشكل عبئاً على الميزانية العامة (امنيسي، 2026، ص ص، 40-59)

2- المنافسة في سوق العمل

يعمل عدد كبير من المهاجرين في قطاعات مثل البناء والزراعة والعمل المنزلي والتجارة وغيرها، وتوضح بيانات المنظمة الدولية للهجرة أن نسبة كبيرة من المهاجرين في ليبيا يعملون بالفعل، وهو ما يجعل العلاقة بين الهجرة وسوق العمل أكثر تعقيداً من مجرد اعتبار المهاجرين عبئاً اقتصادياً (DTM).

3- انتشار الاقتصاد غير الرسمي

ارتباط جزء من عمل المهاجرين بالعمل غير الرسمي قد يؤدي إلى اتساع نطاق الاقتصادي غير الرسمي، وصعوبة تنظيم سوق العمل وحماية حقوق العمال.

4- استنزاف بعض الموارد والخدمات المحلية

ارتفاع أعداد السكان المؤقتين في مناطق محددة قد يزيد الضغط على شبكات المياه والصرف الصحي والنقل والصحة والسكن. خصوصاً في المناطق التي تُعاني أصلاً من ضعف البنية التحتية.

ثالثاً/ الآثار الصحية

تُعد الآثار الصحية من أهم المحاور التي يمكن تناولها في هذا البحث وخاصة من منظور الخدمة الاجتماعية ومن أبرزها:

- زيادة الضغط على المرافق والخدمات الصحية.
- الحاجة إلى خدمات الرعاية الصحية الأولية للمهاجرين والمجتمعات المضيفة.
- صعوبة متابعة الحالات الصحية للأشخاص الذين لا يملكون وضعاً قانونياً مستقراً
- إمكانية ظهور مخاطر صحية في البيئات السكنية غير الملائمة.
- الحاجة إلى برامج التوعية والوقاية الصحية.
- زيادة الحاجة إلى خدمات الدعم النفسي والاجتماعي للمهاجرين الذين تعرضوا للعنف والاستغلال والصدمات.

وقد اظهرت منظمة الهجرة الدولية حجم الاحتياجات الصحية للمهاجرين في ليبيا ففي تقريرها السنوي لعام 2023م قدمت المنظمة أكثر من (163) ألف استشارة للرعاية الصحية الأولية للمهاجرين، وهو يعكس حجم الاحتياجات الصحية المرتبطة بالظاهرة (IOM)

رابعاً/ الآثار الأمنية

تُعد الآثار الأمنية من أكثر الجوانب التي تناولتها الأدبيات المتعلقة بالهجرة غير النظامية في ليبيا ومن اهمها:

- نشاط شبكات تهريب المهاجرين.
- الاتجار بالبشر.
- استغلال المهاجرين من جانب الشبكات الإجرامية.
- صعوبة مراقبة الحدود.
- ارتباط بعض أنشطة الهجرة غير النظامية بالجريمة المنظمة.
- زيادة الأعباء الواقعة على أجهزة الأمن وحرس الحدود.
- صعوبة حصر أعداد الأشخاص الداخلين إلى البلاد بصورة غير نظامية.

كما تشير بعض الدراسات إلى انتشار الجريمة بكل أنواعها، كالمخدرات، والحبوب المهلوسة وجرائم التزوير في الإقامات و الأوراق الثبوتية وتزوير العملة المحلية وغيرها، الأمر الذي يهدد الأمن القومي الليبي ومع تنامي ظاهرة الإرهاب وانتشار السلاح (قريز، 2025م، ص41)

كما ان هناك دراسة حديثة حول السياق القانون والأمني للهجرة في ليبيا إلى ان ضعف الرقابة الحدودية وانتشار شبكات تهريب المهاجرين يمثلان عاملين مهمين في تعقيد المشكلة (معيوف، 2025)

خامساً/ الآثار المتعلقة بالإتجار بالبشر والاستغلال

فالهجرة غير النظامية قد توفر بيئة تستغلها شبكات الاتجار بالبشر والتهريب، ويتعرض بعض المهاجرين إلى:

- الاستغلال الاقتصادي، العمل القسري، الابتزاز، العنف، الاحتجاز الغير قانوني، التعذيب، الاستغلال الجنسي، الاتجار بالبشر.

وتُشير دراسة ميدانية منشورة عام 2025م إلى مهاجرين في مراكز الايواء في الواحات والكفرة إلى تعرض بعض المهاجرين لأشكال من الإساءة والتعذيب والاستغلال من جانب شبكات التهريب. (البطران، 2025)

سادساً/ الآثار الثقافية:

يمكن ان تتمثل في:

- زيادة الاحتكاك بين ثقافات مختلفة
- ظهور انماط ثقافية جديدة في بعض مناطق الاستقرار.
- تغير بعض أنماط التفاعل والعلاقات داخل المجتمع.

- احتمال ظهور صراعات أو سوء فهم ثقافي
- احتمال تعرض بعض المهاجرين للتمييز أو الوصم الاجتماعي

والاشارة إلى التداعيات على النسيج الاجتماعي الليبي لما يحمله هؤلاء المهاجرين من عادات وتقاليد وثقافة تختلف ايدولوجيا على مجتمعنا الليبي (قريز، 2025)

سابعاً/ الآثار الديمغرافية

تؤثر الهجرة غير النظامية في التركيبة السكانية لبعض المناطق خاصة المناطق الحدودية ومناطق العبور والمدن التي تستقطب أعداداً كبيرة من المهاجرين.

وقد سجلت المنظمة الدولية للهجرة في نهاية 2024 وجود (824,131 ألف مهاجراً من 47 جنسية في 100 بلدية ليبية ووفق بيانات مصفوفة تتبع النزوح مع تزايد الاستقرار في بعض المناطق الساحلية والشرقية والغربية (DTM).

وهذا يعني ان البعد الديمغرافي ينبغي ان يكون حاضراً في تحليل الظاهرة خصوصاً عند دراسة:

- التوزيع السكاني - التركيبة العمرية – التركيبة الجنسية – التركز الجغرافي - النمو السكاني في مناطق محددة - الضغط على الخدمات.

ثامناً/ الآثار على الخدمات الاجتماعية:

يمكن ان تؤدي الهجرة غير النظامية إلى زيادة الطلب على:

- خدمات الرعاية - خدمات الإيواء - الخدمات النفسية والاجتماعية - حماية الأطفال - حماية النساء - خدمات مكافحة العنف والاستغلال - خدمات الدعم القانوني - خدمات الرعاية الاجتماعية في المناطق المضيفة.
- برامج المصالحة والتماسك المجتمعي.

الهجرة غير النظامية وفق نظرة الخدمة الاجتماعية:

وفي الهجرة غير المنظمة أو غير الشرعية أو غير القانونية فإنه غالباً ما يكون هناك تعقيدات تقلل من فاعلية دور الأخصائي الاجتماعي في مساعدة المهاجر والذي قد يكون مهدداً بالطرد، من الدولة التي تمكن من الهجرة إليها بطريقة غير شرعية أو عدم الحصول على فرص عمل أو خدمات يحتاجون إليها، بل وفي احيان كثيرة إلى القبض وترحيلهم إلى اوطانهم.

وعمل الأخصائي الاجتماعي مع المهاجرين غير الشرعيين يجب ان يتم بدقة وعناية لتحقيق التوازن بين واجبات عمل الأخصائي الاجتماعي التي ترتبط باحترام كرامة المهاجر كإنسان وتأمين العميل، وبين كون المهاجر يُخالف القواعد العامة في الدولة التي هاجر إليها وما يستتبع ذلك من عدم التزام الدولة التي هاجر إليها بتوفير الخدمات التي يحتاجها (ابو المعاطي، 2012، ص،250).

كما يحتاج الأخصائيون الاجتماعيون إلى اتخاذ الحذر فيما يقومون به من أعمال قد تعرض حالة وضع العميل للخطر، ولذا فإن الخطوة الأولى في تقديم الخدمة الفعالة هو الوعي بوضع الهجرة والشروط والحقوق التي تكفلها الدولة والإجراءات التي تتخذ حيال المهاجر غير الشرعي (المرجع السابق، 2012، ص، 251).

كما تشير بعض الدراسات ومنها في مجالات الخدمة الاجتماعية الدولية إي عندما تمارس خدمة اجتماعية ذات طابع دولي فأنت كأخصائي اجتماعي بحاجة ماسة لإجادة لغة أجنبية وتفهم الثقافات والعادات وتاريخ الشعوب التي تعمل معها أو لأجلها مع ضرورة أن يراعي الأخصائي الاجتماعي الفوارق الثقافية والتقاليد والقيم بين البيئات أو المجتمعات النامية، والمتقدمة والتواصل أو التعامل مع ثقافات أو أنساق قيم مجتمعية متباينة ولابد من قضاء الاوقات والمشاركة والإصغاء جيداً لقضاياهم ومشكلاتهم (السروجي،2009، ص ص 382-383).

ومما سبق على الأخصائيين الاجتماعيين توضيح مدى خطورة هذه الظاهرة للمهاجرين غير النظاميين (العملاء) وتعرضهم لإسوأ أنواع المشكلات وكيفية تقنينها والحد منها لما تسببه من آثار في بلدانهم (المصدرة) وآثار أخرى في بلدان العبور والمستقبلة، وأضرار لا يحمد عقباه، ومن هنا يظهر أهمية دور

الأخصائيين الاجتماعيين في التواصل مع المسئولين للعمل على التوزيع العادل للمساعدة على تخطي مشكلات الهجرة.
وإذا كانت الخدمة الاجتماعية في بداية ظهورها اهتمت بالمدخل (العلاجي) لمساعدة الأفراد والجماعات والمجتمعات على حل مشكلاتهم للقيام بالأدوار الاجتماعية المنوطة بهم، فإن الخدمة الاجتماعية المعاصرة اهتمت بالجوانب الوقائية والتنموية، وأولت اهتماماً متزايداً بدعم برامج التنمية الشاملة بشقيها الاجتماعي والاقتصادي (صالح، 2014، ص، 469)
وحيث أفرزت العولمة الاقتصادية والتغيرات العالمية الجديدة قضايا ومشكلات اجتماعية وإنسانية تكاد تكون كونية في طبيعتها وتتبناها منظمات دولية، انعكس ذلك على الخدمة الاجتماعية للتعامل مع قضايا إنسانية عالمية (السروجي، 2009، ص، 373) مرجع سابق.
والمساهمة في حل المشكلات الناتجة عن الاعتماد المتبادل والتي تعرف بالمشكلات الدولية كمشكلات الفقر والتميز ضد حقوق الإنسان ومشكلات الأقليات ومشكلات الهجرة وغيرها وتحقيق التعاون الدولي في مجالات الرعاية الاجتماعية الدولية، أي تتجاوز الخدمة الإجتماعية الدولية الحدود الوطنية إلى جذور المشكلات التي تواجهها عالمياً متأصلة بعمق في القضايا الاجتماعية والمحلية للأفراد والأسر والمجتمعات. (مغازي، حسن،2021، ص ص، 23، 24، 133).
ويقوم المنظم الاجتماعي بدور المعالج وفقاً لرأي (روس) ويتضمن هذا القيام بتشخيص المشكلات التي يعاني منها المجتمع والعوامل التي أدت إلى حدوثها ثم البحث عن الوسائل التي يمكن من خلالها مواجهة هذه المشكلات سواء من خلال الموارد الذاتية للمجتمع أو بالاستفادة من موارد المجتمع الأكبر وفق مهارات تخططيه المرتبطة بالأهداف المادية وتشمل تحديد الموارد وتنميتها وتصميم البرامج والمشروعات (المليجي، سيد، ص ص 247-256)

الاستنتاجات:

من خلال ما تم عرضه وفق الدراسات السابقة والنظرية المفسرة لظاهرة الهجرة غير النظامية وأسبابها وما تم عرضه لحجم الظاهرة يمكن الوصول إلى الاستنتاجات الآتية:
1-تزايد نسبة كبيرة من المهاجرين غير النظاميين وآثارها على النظم الاجتماعية سواء في مجتمع الاصل أو مجتمعات الوصول وما يترتب عليه أو مجتمعات العبور.
2- أغلب المهاجرين غير النظاميين تتمثل في أربعة دول، (السودان - النيجر - مصر - تشاد)، والجنسيات الأخرى المتمثلة في نيجيريا وجنسيات أخرى من دول آسيا والدول الإفريقية الأخرى.
3- ارتفاع معدلات الجريمة في السنوات الأخيرة، كالاتجار بالبشر، والتهريب، والخطف والتعذيب والتسؤل وتسجيل نسبة السرقات، وخاصة في مناطق الساحل الليبي.
4- تبين وفق إحصائيات المنظمة الدولية للهجرة (IMO) مُؤخراً خلال عامي 2025 / 2026 بلغ عددهم (928,000 و 943,748) ألف مهاجر غير نظامي، أي أن النسبة في تزايد إذا ما قورنت بالسنوات الماضية وفق الأدبيات والدراسات السابقة.
5- صعوبة تحديد عدد المهاجرين وجنسياتهم نظراً للدخول بقنوات غير رسمية ونظامية وعدم الدخول بأي اوراق ثبوتية، ما عدى المحتجزين في مراكز الإيواء.

مقترحات وتوصيات للحد من الهجرة غير النظامية في ليبيا:

1- وضع سياسات فاعلة لضبط وتنظيم الهجرة غير النظامية.
2- التعاون الإقليمي والدولي مع الدول المصدرة للهجرة في مختلف المجالات للحد من تدفقات المهاجرين غير النظاميين.
3- يمكن الاستفادة من المهاجرين في بعض القطاعات التي تعاني من عجز في اليد العاملة (مثل البناء والزراعة) ووفق إطر قانونية منظمة.
4- لا بد من أعداد منظومة من الجهات ذات العلاقة تشمل كل الجنسيات ووفق بيانات مبوبة ومصنفة.
5- يتطلب عمل وإعداد خطة إعلامية متكاملة من خلال وسائل الإعلام المختلفة تتناول مخاطر الهجرة غير النظامية.

6- تفعيل دور الأخصائيين الاجتماعيين والنفسيين للوقوف على المشكلات المصاحبة للهجرة غير النظامية مع تبصير المهاجرين من خطورة هذه الظاهرة والحد منها.

المراجع

[1] على عبد الله المفترش، الهجرة غير شرعية وأثارها الاجتماعية والاقتصادية على المجتمع الليبي، مجلة علوم التربية، الجمعية الليبية للمناهج والاستراتيجيات التدريس، العدد الثالث، 2019.

[2] علي عمر الورفلي، الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على ليبيا، مجلة الأفرو آسيوية للبحث العلمي (AAJSR)، العدد 3، 2025.

[3] المنظمة الدولية للهجرة (يناير- فبراير 2025) - مصفوفة تتبع النزوح في ليبيا منشورات -(IOM-DTM).

[4] وكالة الأنباء الليبية - مؤتمر صحفي - الثلاثاء - 2 ديسمبر 2025م - لوزير الداخلية المكلف بحكومة الوحدة الوطنية، حول نتائج وتفاصيل البرنامج الوطني لترحيل المهاجرين غير الشرعيين.

[5] عبد الباسط محمد حسن: اصول البحث الاجتماعي، ط 8، مكتبة وهبة، القاهرة، 1982.

[6] عبد العزيز عبد الله الدخيل: معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، ط 2، المملكة الأردنية الهاشمية، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2012م.

[7] العجيلي عصمان سركز، عياد سعيد امطير: البحث العلمي، اساليبه وتقنياته منشورات المكتبة الجامعية، الزاوية، 2013م.

[8] ابراهيم مرتضى الاعرجي، بيداء عبد الصاحب الطائي: التأثيرات النفسية للهجرة غير الشرعية، بحث منشور بالمؤتمر العلمي السنوي ليوم الصحة النفسية، أكتوبر 2018 م.

[9] علي محمد الرياني: الهجرة غير القانونية بين ضغط القادمين والمتاجرين بالبشر، المشاكل والآثار على المجتمع الليبي، منشورات مركز الدراسات الاجتماعية، 2021م.

[10] طارق عبد الحميد الشهاوي: الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2009م.

[11] منظمة الهجرة الدولية (IOM): معجم مصطلحات الهجرة (international migration low-glassary on migration) (2019) P116 .mo.

[12] قانون رقم 19 الليبي لسنة 2010، المادة (1) بشأن مكافحة الهجرة غير القانونية.

[13] علي الحوات، الهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، منشورات الجامعة المغاربية، طرابلس - ليبيا، 2007م - نقلاً عن علي عبد الله المقترش.

[14] يحيى حسن درويش: معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، الشركة المصرية العالمية للنشر - لونجمان، 1998م.

[15] فاطمة عبد الله اسماعيل: مقدمة في الخدمة الاجتماعية، رؤية منهجية متخصصة، الفيوم، 2023م.

[16] الهادي سالم محمد عمر: الهجرة غير الشرعية للأفارقة عبر ليبيا إلى إيطاليا الأسباب، النتائج، المعالجات، رسالة ماجستير غير منشورة الأكاديمية الليبية، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، قسم الدراسات الإقليمية، 2008م.

[17] سالم مسعود شادي: السياسة العامة الليبية في مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية داخل ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، قسم العلوم السياسية، 2011م.

[18] سمية فرحات أبو عائشة: هجرة الأفارقة غير القانونية عبر الأراضي الليبية وتأثيرها على المواطن الليبي، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، مدرسة العلوم الإنسانية، قسم علم اجتماع، 2021م.

[19] إبراهيم مصطفى سعد: الهجرة غير الشرعية في ليبيا خلال الفترة من (2011 إلى 2016م) أسبابها، نتائجها، وطرق مكافحتها، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، مدرسة العلوم الإنسانية، قسم الجغرافيا، 2022م.

[20] محمد الصيد عينون: تداعيات الهجرة غير القانونية على الأمن الوطني الليبي (2011-2023م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، قسم الدراسات الإقليمية والدولية، 2025م.

[21] خالد عمر المزوغي: سياسة الاتحاد الأوروبي وآلياته في مكافحة الهجرة غير القانونية العابرة من ليبيا - الفترة من (2011-2023م)، رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية الليبية، مدرسة الدراسات الاستراتيجية والدولية، قسم الدراسات الدبلوماسية، 2026م.

[22] حسين حسن سليمان، هشام سيد عبد المجيد، منى جمعة البحر: الممارسة العامة في الخدمة الاجتماعية، مع الجماعة والمؤسسة والمجتمع، القاهرة، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005م.

[23] خالد مختار ساسي: دور المنظمات الدولية في التعامل ظاهرة الهجرة غير النظامية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة طرابلس، كلية الآداب، قسم الخدمة الاجتماعية، 2023م.

[24] احمد حسني ابراهيم، ناصر عويس عبد التواب، حكيمة رجب زيدان، شامية جمال سيد: اساسيات الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية، جامعة الفيوم، كلية الخدمة الاجتماعية، 2023م.
[25] حمد محمد، سعيد عبد العزيز: نظرية الخدمة الاجتماعية المعاصرة، الاسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2010 م.
[26] لمياء حسني عبد الله: استراتيجيات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، الكتاب يقع في 287 صفحة و رقمه الدولي ISBN، 2019م.
[27] سعيد عمار الكيلاني: الهجرة غير الشرعية وتأثيرها على الأمن القومي في ليبيا، دراسة بين التأصيل والاسباب، مجلة شروس، جامعة نالوت، العدد الخامس، الجزء الثاني، 2024 م.
[28] حمدي شعبان: الهجرة غير المشروعة (الضرورة والحاجة) أكاديمية الشرطة مصر، مركز الإعلام الأمني، ب. ت.
[29] مصباح ابو خشيم وآخرون: اسباب ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا إلى (اوروبا)، المجلة الدولية، جامعة العلوم الإسلامية الماليزيا 2014 - نقلاً عن ابراهيم مصطفى سعد، مرجع سابق.
[30] سعاد فرج علي شبيك: الانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية للهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي، مجلة كلية الآداب، جامعة بنغازي، العدد (55)، 2023م.
[31] مغلية أمنسي: الآثار الاقتصادية للهجرة غير النظامية على الاقتصاد الليبي، مجلة جامعة فزان العلمية، المجلد الخامس، العدد (2)، 2026م.
[32] Migrant Report _32- (DTM) Dislacement tracking matrix.
[33] 33-(IOM) The United Nations in Libya iom Libya a Annual Report-2023.
[34] علي سالم قريز: تصور مقترح لدور الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في التعامل مع تداعيات الهجرة غير الشرعية على المجتمع الليبي، العدد السابع عشر، 2025م.
[35] طه الكوني معيوف: الهجرة غير الشرعية في ليبيا، مقارنة قانونية وأمنية لفهم السياق واقتراح الحلول، مجلة جامعة درنة للعلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد الثالث، العدد (6) -2025م.
[36] حميدة خير واجد البطران: الهجرة غير الشرعية. أسبابها ودوافعها، آثارها وانعكاساتها على الدولة الليبية، المجلة السعودية للعلوم الإنسانية، الإصدار التاسع، 10 نوفمبر 2025م.
[37] (DTM) November_December_2024. 37-
[38] ماهر ابو المعاطي علي: الاتجاهات الحديثة في الخدمة الاجتماعية الدولية، جامعة حلوان، دار الكتب والوثائق القومية، 2012م
[39] طلعت مصطفى السروجي: الخدمة الاجتماعية، الأسس النظرية والممارسة، جامعة حلوان، المكتب الجامعي الحديث، 2009م
[40] عبد الحي محمود صالح: الخدمة الاجتماعية ومجالات الممارسة المهنية، 2014م.
[41] نهى سعد مغازي، محمود عبد الرحمن حسن: الخدمة الاجتماعية الدولية (رؤية نظرية)، الإسكندرية، دار الطباعة الحرة، 2021م.
[42] إبراهيم عبد الهادي المليجي، هالة مصطفى السيد: تنظيم المجتمع، مداخل تطبيقية ورؤية واقعية، الإسكندرية، مطبعة البحيرة. بدون تاريخ نشر.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.